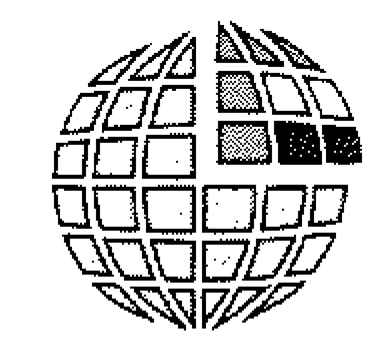
85 سلسلة محاضرات الإمارات

السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

إهـــــداء 2005

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

الإمارات العربية المتحدة

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 85 ـ

السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

قدمت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 22 نيسان/ إبريل 2002

الطبعة الأولى 2004

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-589-9

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

إن مفهوم الإسلام السياسي - كما يدور حوله الجدل في الوقت الحاضر - يُعد جديداً نسبياً. وليس للولايات المتحدة الأمريكية - تاريخياً - تجربة واسعة مع الإسلام إذا ما قورنت ببريطانيا وفرنسا اللتين ارتبطتا بقنوات تفاعل مع هذا الدين من خلال العديد من مستعمراتهما في العالم الإسلامي، وبعد أن أمضى هذان البلدان زمناً طويلاً جداً في التعامل مع الإسلام والعالم الإسلامي، وفي العلاقة بين الإسلام وبين السياسة.

أما واشنطن، فإن أولى تجاربها مع الإسلام السياسي كانت في عام 1979؛ بفعل الصدمة التي أحدثتها الثورة الإيرانية. والحقيقة أن واشنطن والآخرين قد أخذوا بها على حين غرة، وهذا يدل على تدني تلك الدرجة من الأهمية التي أولوها آنذاك لظاهرة الإسلام السياسي. ومهما يكن من أمر، فليس هناك - حتى ذلك الوقت - من كبَّد نفسه عناء فهم الإسلام كقوة سياسية محتملة، فالاهتمام كله كان منصباً على التهديدات الناشئة عن الشيوعية والاشتراكية، وربما عن القومية العربية أيضاً إبّان عهد جمال عبدالناصر. ومن هنا، فإن الإدراك بأن رجال الدين والقادة الإسلاميين إنما كانوا يحتلون موقعاً مركزياً في الجغرافيا السياسية لمنطقة الخليج العربي جاء مباغتاً على نحو غير متوقع. ولقد سعت الإدارات الأمريكية المختلفة في واشنطن جاهدة للوصول إلى فهم هذه الظاهرة، ولكنهم كانوا بطيئي التعلم؛ فالموضوع في تغير مطّرد لأنه - في العديد من جوانبه - كان مايزال في مراحل نموه الأولى، بينما استهلت الحركات الإسلامية ظهورها بقوة.

وهي - لذلك - لم تكن في معظمها تمتلك سوى النزر اليسير من الخبرة السياسية، وما هو أقل من هذا في أساليب الحكم. ومتى ما اكتسبت خبرات كهذه، فسوف تشهد المزيد من التحول والتطور. ولأن الإسلام السياسي لم يزل في مراحل تطوره الأولى، فليس هناك في الغرب أو في العالم الإسلامي نفسه، من امتلك حقيقةً فهماً كاملاً لمستقبل الإسلام السياسي أو مضامينه.

وعلى امتداد السنوات الثلاثين الماضية تحديداً، تسارعت وتيرة تطور مفهوم الإسلام السياسي وتنوع أنماطه؛ جراء تفاعله مع التحولات الدرامية الدولية، ومع الفكر العالمي عامة، والغربي بخاصة. فلقد كان يتعين عليه مواجهة سلسلة من التحديات السياسية الجديدة على المستويين العالمي والمحلي. فكان أن ازداد طيف الفكر الإسلامي اتساعاً، إلى الحد الذي بات عنده الآن يستوعب حركات؛ عنيفة ومسالمة، راديكالية ومحافظة، أتوقراطية وديمقراطية، وتقليدية ومحدثة. بل إن هذه الحركات في تنام مستمر حتى من حيث أعدادها؛ لترسي بذلك - في سياق تطور إيجابي - منطلقات تنافس جاد فيما بينها، فما من شيء غير التنافس يسهم في إنضاج الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، وللشروع - من ثم - في التفكير ملياً بوقائع العالم المعاصر وحقائقه.

ما الإسلام السياسي؟

ثمة طرائق مختلفة متعددة لتعريف معنى الإسلام السياسي - أو ما يسمى بـ "الإسلامية" Islamism - ومن هنا فإن التعريف الذي سنأتي عليه سيبدو غير موضوعي، وفضفاضاً إلى حد بعيد. ووفقاً لهذا، نجد أن

"الإسلامي Islamist" هو كل من آمن بأن القرآن والأحاديث النبوية إنما يتضمنان رسالة مهمة تتعلق بنظام الحكم والمجتمع في العالم الإسلامي، وهو لذلك يسعى لتطبيقها على نحو ما. وعلى الرغم من عمومية هذا التعريف فإنه يظل ملائماً لأن المرء، حين يتفحص وضع العالم الإسلامي، سيلمس مدى التنوع الكبير الذي تشهده الحركات والمنظمات الإسلامية المختلفة فيما بينها، بل إننا، في الواقع، صرنا نشهد كل عام ظهور المزيد من هذه الحركات والجماعات. وهي تنشأ وتنمو وتزداد تشعباً وتنوعاً بمضي الوقت.

وضمن هذا التعريف الشامل، يمكن المرء أن يقحم أي عدد من هذه الحركات، جماعات أو أفراداً، ابتداءً بمفكرين محدِّثين كالشيخ يوسف القرضاوي والشيخ راشد الغنّوشي وآخرين غيرهما كحسن الترابي، مثلاً، بل أولئك الذين يمارسون العنف باسم الإسلام أيضاً. ومع أن كثيرين يرفضون القبول بحقيقة كهذه، فإن هناك - برغم ذلك - أولئك الذين يتحدثون باسم الإسلام ويوظفون هذه التسمية، بل يوظفون اسم "الله" ذاته، كجزء من أسماء حركاتهم، ولكنهم يظلون يمارسون العنف وسيلة لتحقيق غاياتهم التي حددوها لأنفسهم. بل حتى إن ابن لادن يصر على أنه إنما يطبق تعاليم الإسلام فيما يرتكب من أفعال. وتأسيساً على هذا، لنا أن ندرج سلسلة طويلة جداً من هذه الحركات تحت باب "الإسلامية".

وفي إطار هذا الطيف من الحركات الإسلامية السياسية، يغدو من الأهمية بمكان مراعاة الدقة البالغة في وصف كل منها على انفراد. وبإمكان المرء أن يورد ضمن الخصائص التعريفية لهذه الحركة أو تلك أسئلة مثل: هل هي معتدلة أو متطرفة؟ وهل هي مسالمة أو عنيفة؟ هل هي

ديمقراطية أو استبدادية؟ وهل هي ذات طابع جماهيري أو نخبوي؟ هل هي حزب سياسي أو هي مجرد حركة شعبية؟ هل هي حركة علنية أو سرية تعمل في الخفاء؟ . . . وهذه بعض السبل المختلفة نحو البحث في طبيعة حركات الإسلام السياسي وفهمها.

ثمة أسباب شتى - من جهة أخرى - تجعل من مصطلح "الأصولية" (fundamentalism) - الذي شاع استخدامه مرتبطاً بمفهوم الإسلام السياسي - صعباً على الفهم ويطول حوله الجدل والنقاش. من هذه الأسباب أن هذا المصطلح مستمد من المسيحية من حيث إنه ينطبق على مجموعة من الحركات التي لا تأخذ بنصوص الإنجيل إلا بصورة حرفية. ومن بينها أيضاً: أن المرء إذا أراد استخدام المصطلح فينبغي أن يحدث ذلك في سياق الإشارة إلى أولئك المسلمين، أو "الإسلاميين"، الذين يؤولون القرآن حرفياً وبمعانيه الأشد ضيقاً، ويناهضون أفكاراً كـ "الاجتهاد" أو "التسامح" حيال من لا يتفق معهم أو مع تفسيراتهم. وفي هذا السياق، فإن بالإمكان اليوم استخدام مصطلح "سلفي". ويطلق مصطلح "الوهابي" أيضاً في بعض الأحيان لوصف هذا النمط الشديد الضيق والتزمت من "الإسلاميين". وعلى أي حال، هناك بعض "الإسلاميين" ممن يستخدم بالفعل تسمية "الأصولي" ليعرّف بها نفسه.

الإسلام السياسي في منظور واشنطن

من المهم ملاحظة أنه ليس ثمة موقف موحد في واشنطن، فهناك في واقع الحال العديد من المواقف، والتفريق بين هذه وتلك إنما هو مرهون بما يتحدث المرء عنه: أهو وزارة الخارجية أم وزارة الدفاع (البنتاجون)؟ أهو

وكالة المخابرات المركزية أم هو الرئيس؟ ومن هو الرئيس؟ ومن هم مستشاروه؟ . . فالفوارق والاختلافات كبيرة ما بين هذه العناصر جميعاً في وجهات نظرها وما بين استشرافها للأمور. بل إن الخلافات تجد سبيلها حتى بين أوساط وزارة الخارجية ذاتها. فهناك من المكاتب ما يُعنى بقضايا حقوق الإنسان، ومكاتب أخرى تُعنى بالمسائل القانونية والمعاهدات، ومنها ما يهتم بمجالات التعاون العسكري، وغيرها يهتم بالحرب ضد الإرهاب. . وهلم جرا.

وثمة نمط ما من أنماط التنافس بين هذه الوكالات والمؤسسات، وكل منها يسعى للتأثير في الطريقة التي تُصاغ بها السياسة الخارجية الأمريكية. وفي إدارة الرئيس جورج دبليو بوش (الابن) يتضح جلياً هذا التنافس - بل ربما التصارع - ما بين وزارة الخارجية وبين البنتاجون، بل داخل هذا الأخير نفسه، حول هذه السياسة. ولاشك في أن شيئاً كهذا يصور على أنه من المصاعب الكبرى القائمة على طريق التعامل مع واشنطن، فالمأزق هنا هو أي المؤسسات في واشنطن يخاطب المرء؟

وإذا نحن تساءلنا عن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية حيال الإسلام، فالجواب سيأتي بسيطاً للغاية، إذ ليس هناك سياسة مهما يكن نوعها حياله، بل لا ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون لها سياسة مثل هذه، لأن الولايات المتحدة الأمريكية - كما أوضحت وزارة الخارجية - لا تقيم علاقات دبلوماسية مع الأديان، أو مع مناطق كالشرق الأوسط أو العالم الإسلامي، مثلاً، وإنما تقيمها مع دول بذاتها. ومن ثم، لا يبدو مناسباً إجراء مباحثات أو الإدلاء بتعليقات بشأن الإسلام تحديداً.

ومهما يكن من أمر، فقد عرضت وزارة الخارجية إبّان التسعينيات من القرن الماضي رؤيتها حول ما يتعلق بقضية الإسلام، وأصدرت بضعة بيانات. فعندما كان روبرت بيليترو مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، قال: إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تواجه متاعب مع أي دين من الأديان، فما يقلقها في المقام الأول هو العنف، أو التطرف، أو الإرهاب سواء كان مصدره إسلامياً أو قومياً أو شيوعياً أو يسارياً، أو من أي جماعة أخرى. أضف إلى ذلك أن المشكلة لا تكمن حتى في ما سمي بـ"الإسلام الأصولي" لأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتبطت بعلاقات ممتازة مع المملكة العربية السعودية التي تعتمد "الوهابية" مذهباً لها وماتزال ترتبط بها، أو هي "سلفية" في طبيعتها، وهو ما يطلق عليه كثيرون في الغرب وصف "الأصولي".

وعلى أي حال جرت مؤخراً نقاشات مستفيضة حول الأثر الذي ربما خلفه المذهب "الوهابي" على السياسات الخارجية السعودية من حيث مدى إسهامه في تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة في بقاع أخرى من العالم، وخصوصاً في جنوب آسيا.

واشنطن والإسلام السياسي في السلطة

رغم إعلان واشنطن أنها لم تضع لنفسها سياسات خاصة تجاه الإسلام، فقد بات جلياً تماماً، وخاصة إثر هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 على مركز التجارة العالمي والبنتاجون - أنها لأسباب عدة - أضحت مسكونة بالشكوك حيال مفهوم الإسلام السياسي،

وبخاصة بعد تكشفه عبر تولي السلطة السياسية. ومن وجهة نظر أمريكية، كانت هناك، ابتداءً، ثلاث تجارب قاسية مع الإسلام السياسي حين أضحى في السلطة، وهي: الثورة الإيرانية، والحركة الانقلابية الإسلامية في السودان، وحركة طالبان في أفغانستان.

الثورة الإيرانية

أولى هذه التجارب تتمثل في إيران وثورتها الإسلامية، وقد ترافقت مع أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية، فضلاً عن مواجهات أخرى غيرها. ففي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، كانت إيران قد آزرت أعمال عنف وقعت في منطقة الخليج العربي، وأعني بهذا تلك التي اندلعت في البحرين والكويت. وبات يقيناً - يومذاك - أن معاداة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن حالة عفوية من الكراهية من جانب الجمهورية الإسلامية الجديدة في إيران.

والسياسة ذاتها التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك قد أسهمت في إنجاح الثورة الإسلامية بفعل الدعم غير الحكيم تماماً، الذي قدمته لنظام حكم الشاه الاستبدادي السابق، وتعاونها مع جهاز الأمن الداخلي القاسي (السافاك). وربما كانت الولايات المتحدة الأمريكية - قبل ذاك - قد اقترفت واحداً من أفدح أخطائها السياسية على امتداد التاريخ الحديث لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط، عندما اشتركت مع بريطانيا في الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني الدكتور محمد مصدّق عام 1953. فهي بذلك قد أسقطت هذه التجربة الديمقراطية الوليدة في إيران

وسحقتها، وتحاول الآن، بعد خمسين عاماً، التعايش مع التركة التي خلفها ذلك الحدث بإزاحة أول رئيس وزراء إيراني منتخب وآخر مسؤول ينتخب إلى ما قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الإيرانية قبل سبع سنوات مضت. ومن حسن الحظ أن تقر مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، قبل بضع سنوات بهذا الخطأ الفاضح في سياق بعض التحركات التوفيقية المبكرة ما بين الجانبين. ويبدو أن واشنطن لم تدرك إلا مؤخراً فقط أن ثمة تطورات مثيرة للاهتمام، إن لم تكن واعدة، قد باتت تجد طريقها الآن في إيران باتجاه إحلال الليبرالية السياسية. ومع ذلك، فهناك افتراق في الآراء في واشنطن بشأن أهمية هذه التوجهات الإيرانية ومغزاها.

الحركة الانقلابية الإسلامية في السودان

وضعت الحركة الانقلابية التي نفذت باسم "الإسلاميين" في السودان نهاية لمجمل التجربة الديمقراطية في هذا البلد الذي كان قد شهد - طوال السنوات الثلاثين التي سبقت هذه الحركة - تجارب ديمقراطية حقيقية ذات شأن. ومن ثم مضى هؤلاء في ارتكاب أخطاء خطيرة بإثارة حفيظة المملكة العربية السعودية ومصر والعديد من الدول المجاورة للسودان، وجاءوا بأعداد كبيرة من "المجاهدين" الذين كانوا قد أعلنوا الحرب على حكوماتهم في بلدان متعددة ووفروا لهم الملاذ والملجأ، على نحو يكاد يكون مماثلاً لذلك الذي اتبعته حركة طالبان مع جماعات أخرى من المجاهدين. أضف إلى ذلك أن "الإسلاميين" السودانيين كانوا قد ورثوا حرباً مع الجنوب غير المسلم، ولقد زادوها ضراوة بإصرارهم - مدة من

الزمن - على تطبيق الشريعة الإسلامية حتى على المناطق غير المسلمة، فارتكبوا بذلك ما اتفق الكثيرون - وبينهم أفراد من الإسلاميين أنفسهم - على أنه خطأ كبير. ومن هنا عوملت التجربة السودانية هذه بسلبية شديدة. ولكن ربما - في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر - طرأ لأول مرة تحسن طفيف على العلاقات الأمريكية مع الحكومة السودانية من خلال المباحثات المشتركة التي أجريت حول مشكلة الإرهاب، والأمل معقود على أن يفضي هذا التحسن إلى تطبيع للعلاقات بين البلدين. وعلى الجانب السوداني، يبدو أن هناك اعترافاً بالأخطاء السابقة وإقراراً بالحاجة إلى تصحيحها بغية إحراز تقدم بهذا الاتجاه.

حركة طالبان في أفغانستان

تمثل حالة حركة طالبان في أفغانستان الأنموذج الأحدث لتجارب الولايات المتحدة الأمريكية السيئة مع الإسلام السياسي. فالغالبية العظمى من المسلمين - وفي واقع الحال - لم تكن لتشعر بالارتياح حيال هذه الحركة التي مثلت مذهباً إسلامياً مميزاً وإن اتسم - دون ريب - بالبدائية والجهالة وضيق الأفق، بل إنه ربما امتزج بالقانون العشائري لقبيلة (الباشتون)، الذي لا صلة بينه وبين الإسلام. وهكذا برزت هذه الحركة لتعطي أسوأ صورة للإسلام، فكان الكثير من المسلمين على حق تماماً حين استنكروا ممارسات هذه الحركة على أنها من الإسلام وهي ليست منه في شيء. ومهما يكن من أمر، فإن حركة طالبان قد عكست بالفعل واحداً من المذاهب الإسلامية البدائية المتطرفة، كما يمكن أن يحدث أيضاً في سياق ممارسة تعاليم أي أديان أخرى.

وفي النهاية، أساءت طالبان الحكم فارتكبت خطأً مهلكاً باستضافتها ابن لادن ومنظمته القاعدة وتقديم الدعم لهما، في وقت غدت فيه هذه المنظمة ضالعة إلى حد بعيد في عمليات كبيرة تدخل في إطار الإرهاب الدولي.

وتشكل النماذج الإيرانية والسودانية والأفغانية هذه بعض الأسباب التي تجعل واشنطن لا تتطلع بعين الود لرؤية بلدان أخرى تخضع لنظم حكم إسلامية. وإذا كان صحيحاً أن هذه النماذج شكلت ثلاث تجارب ضارة وغير بناءة، فإن الصحيح أيضاً أن نقول: إن إيران تنهض الآن وسط توجهات أكثر إثارة للاهتمام تأخذ بها نحو الليبرالية السياسية. ولعل السودان هو الآخر صار ينتهج مساراً أكثر إيجابية مما سبق. أما حركة طالبان فقد بدت أعجز من أن تغير مواقفها فكان عليها - إذاً - أن تدفع الثمن.

واشنطن والديمقراطية في الشرق الأوسط

على الرغم مما قد تجمع لدى واشنطن من أسباب تدعوها للارتياب بالجماعات الإسلامية الممسكة بمقاليد الحكم، فإن عليها في الوقت ذاته الصمود بوجه الانتقادات الموجهة لسياساتها الخاصة بالديمقراطية في ذلك الجزء من العالم على امتداد السنوات العشرين المنصرمة. فالولايات المتحدة الأمريكية تقول: إنها تؤمن بالديمقراطية، وإنها آزرت التوجهات الديمقراطية بهذا القدر أو ذاك، في كل من قارتي أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وفي شرق آسيا من حين إلى آخر. بيد أن سجلَّها في الشرق الأوسط يبعث على الأسى.

إن مخاوف واشنطن لا تنبع من أن الأحزاب الإسلامية ربما لا تكون أحزاباً ديمقراطية المنهج فحسب، بل لأن هذه الأحزاب قد تكون، من حيث الجوهر، صعبة المراس على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أنها ربما تتخذ موقفاً أشد عداءً لإسرائيل.

إن هذا القلق ليس من دون أساس على أرض الواقع. فابتداءً يكاد يكون من المؤكد أن هذه الأحزاب أو قادتها سيكونون أشد صعوبة من حيث التعامل مما هي عليه الحال مع طائفة واسعة من القادة الحاليين المتعاونين مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لو لم تكن درجة هذا التعاون مدعاة لارتياح الرأي العام العربي. والسبب واضح؛ فالغالبية العظمى من عامة الشعوب العربية يتملكها السخط الشديد على أنظمة حكمها؛ لأن هذه الأخيرة لا تعكس تطلعات الشعوب وليست معنية إلا بالحفاظ على السلطة لنفسها.

وهذه الأنظمة عامة تتطلع إلى واشنطن طلباً للدعم، وهي تدرك أن هذه الأخيرة لن توجه لها اللوم جهاراً جراء ممارساتها الاستبدادية، وغياب الحقوق المدنية في بلدانها؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة هي الأخرى إلى مساندة هذه الأنظمة لها في قضايا أخرى ذات أولوية بالنسبة إلى واشنطن، مثل عملية السلام، والحفاظ على حدود معتدلة لأسعار النفط، والحرب التي تدور رحاها الآن ضد الإرهاب.

مخاوف واشنطن - إذاً - لها من الأسس ما يسوغها. فعندما يحين الوقت الذي تجرى فيه الانتخابات أول مرة في بلدان متعددة فإن أحزاباً

معارضة – ومعظمها إسلامي – ستحقق الفوز فيها. ومع هذا، فالأحزاب الإسلامية ليس مقدراً لها بالضرورة أن تظل معادية للولايات المتحدة الأمريكية دوماً. وقد تكون الحال كذلك بادئ الأمر؛ بفعل الكم الكبير من الإحباط والغضب السائدين في أرجاء متعددة من العالم الإسلامي، ولسوف يلقى التعبير عن هذه المشاعر آذاناً صاغية متى ما تولت أحزاب المعارضة مقاليد الحكم.

على أي حال هناك قلة قليلة في واشنطن تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف يتعين عليها – سواء عاجلاً أو آجلاً – أن تواجه واقعاً يقول: إن حركات وأحزاباً ديمقراطية سترى النور يوماً ما في كل بلد من البلدان العربية؛ حيث يكون الفوز حليف الإسلاميين في أي انتخابات تجرى هناك. ومع أن بعض هذه الحركات والأحزاب لن يشعر بالسرور حيال التاريخ الطويل للسياسات الأمريكية في المنطقة، فإن تطور الأحداث على هذا النحو يمثل ركناً لا غنى عنه من أركان عملية النضج في الميدان السياسي.

ولعل ما يدعو للأسى أن دور واشنطن في تاريخ سياسات الشرق الأوسط لم يكن بوجه عام إيجابياً في ما يتعلق بالتشجيع على إرساء قواعد الديمقراطية ومبادئها، بيد أن اللوم لا ينبغي أن يُلقى كله على الولايات المتحدة الأمريكية. فالمسلمون بإمكانهم إحداث تغيير في نظمهم السياسية إن هم عقدوا العزم على ذلك، برغم أن شيئاً كهذا ليس بالأمر الهين كما كان الحال في العراق، وغيره من نظم الحكم الاستبدادية القاسية. وهم – لهذا – بحاجة إلى فرض سلطتهم والمطالبة بالتغيير، فالديمقراطية، على

امتداد تاريخها، لا تُعطى دون مقابل على الإطلاق، بل هي دائماً غاية تقتضي المطالبة بها كي تنتزع انتزاعاً.

ويمتلك المسلمون سجلاً تاريخياً من التقاليد السياسية أطول عمراً مما يمتلكه الغرب، غير أن هذا الواقع لا يمكن وضعه موضع المقارنة مع سعة تجربتهم مع المؤسسات الديمقراطية، فمثل هذه التجارب لطالما كان أجلها قصيراً للغاية أو لا وجود لها على الإطلاق. لذلك، فإن العالم الإسلامي - بهذا المعنى - سيتعين عليه تحسس موقع قدمه، ولسوف يرتكب بضعة أخطاء كما فعل الغرب ومايزال، ولكن الدول والشعوب - في نهاية الأمر - ستتعلم الدروس من أخطائها. ويمثل الأنموذج التركي هنا حالة وثيقة الصلة بموضوعنا هذا. فتركيا قد شهدت جولات انتخابية عديدة تتلوها حركة انقلابية عسكرية، ومن ثم عودة إلى قواعد الديمقراطية وأعرافها، ولكنها بعد كل جولة من هذه تزداد اقتراباً من نظام ديمقراطي مكتمل النضج. وكان السودان ماضياً أيضاً صوب تعميق تجربته الديمقراطية - وإن تعاقبت عليه الحركات الانقلابية والنظم الديمقراطية هو الآخر- إلا أن آخر الحكومات الإسلامية جاء ليضع حداً لهذا المسار.

تطور الإسلام السياسي

على الرغم من سجله المتواضع، فلا مناص من القول: إن الإسلام السياسي ما برح في المراحل المبكرة من عملية اكتساب الخبرات السياسية من حيث أداء دوره للمرة الأولى في بلدان إسلامية مستقلة عصرية. ولقد شرع العالم الإسلامي بإقامة نظم حكم ديمقراطية وتطويرها برغم أن دولاً

عدة ماتزال خاضعة لحكم استبدادي مطلق، ولم تقترب بعد من مرحلة الليبرالية والإصلاحات السياسية.

إن غياب النمط السليم للحكم - في واقع الحال - إنما هو أحد أهم الأسباب التي تقف وراء تنشيط حركة الإسلام السياسي كما نراها اليوم. وهذه الحركة، وإن تراوح عمرها ما بين ثلاثين عاماً وأربعين هنا أو هناك - مثلما هي حال جماعة الإخوان المسلمين في مصر - فإن عمرها في بلدان أخرى لم يزد على عشر سنوات أو عشرين. ومن بين بلدان العالم الإسلامي كله، ليس هناك من بلد سوى تركيا أقام نظاماً ديمقراطياً حقيقياً، وهو وإن لم يخلُ من العيوب والمساوئ فسيظل البلد الوحيد الذي يغير حكوماته بانتظام، وبأسلوب سلمي في معظم الأحوال، عبر صناديق الاقتراع. ولعل القوى الإسلامية التركية هي الأشد التزاماً بالمبادئ الديمقراطية في العالم الإسلامي في الوقت الحاضر، بل إن تركيا الآن - لأول مرة في التاريخ الإسلامي - تقودها حكومة إسلامية جرى انتخابها بشكل حر، وهي سابقة مهمة ينبغي مراقبتها عن كثب.

ويتساءل كثير من الغربيين عن حاجة العالم الإسلامي إلى إسلام سياسي أصلاً، ويقولون: لمَ لا يكتفي المسلمون بتبني أنماط الحكم الغربية فقط؟ إن أحد أهم أركان الإسلام السياسي اهتمام المسلمين الذي يمكن تفهمه باستلهام قيمهم السياسية والاجتماعية من التعاليم الإسلامية ذاتها. إن الغرب - بتعبير أوضح - عندما يتطلع اليوم إلى مؤسساته السياسية وتاريخه السياسي، فهو في الوقت ذاته يعود بذاكرته إلى الوراء ليتطلع إلى بعض نماذج التطور، ومنها مثلاً إقرار وثيقة "الماغنا كارتا Magna Carta" في بريطانيا - التي فرضت أول مرة قيوداً على حقوق اللوردات والحكام

على رعاياهم - والثورة الأمريكية، وإعلان الاستقلال في الدستور الأمريكي، والثورة الفرنسية.

ولأن هذا كله ليس جزءاً من التاريخ الإسلامي، فلا غرابة - إذاً - أن يتوجه المسلمون بأبصارهم صوب القرآن والسنة النبوية للعثور على قيم ومثل سياسية يمكن توظيفها لتلبية المتطلبات العصرية للمجتمعات الإسلامية. وبطبيعة الحال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تلجأ إلى الصين أو ألمانيا بحثاً عن مبادئ وأعراف سياسية، بل ستسعى لاستنباط هذه المبادئ والأعراف من التاريخ الأمريكي ذاته. والمسلمون - على السياق ذاته إن كان بمقدورهم استلهام أفكار ومبادئ سياسية من تاريخهم الإسلامي - سوف يؤثرون هذا على استيراد نواميس وتقاليد من ثقافات أخرى. ففي عالم الإسلام اليوم - على أي حال - ما برحت هذه التجربة في طور التكوين والتبلور.

وثمة سؤال مهم يتطلب رداً عليه وذلك هو: كيف السبيل إلى تفهم القرآن أو الحديث النبوي - على سبيل المثال - وفقاً للمصطلحات المعاصرة، وعلى النحو الذي يمكن تطبيقهما فيه على أنظمة الحكم الحديثة؟ ولنأخذ قاعدة "الشورى" مثلاً؛ فالمسلمون قاطبة قد ألفوا هذه القاعدة إلى حد بعيد، ولم يكن لها في مطلع الإسلام سوى معنى صريح واحد هو "تشاور الحاكم مع أبناء شعبه". غير أن هذا المصطلح - في معظم الأحوال - بات اليوم يُفهم على نحو مغاير؛ فالغالبية من الجماعات الإسلامية المنتشرة، ابتداءً من إندونيسيا وانتهاءً بالمغرب، ومن آسيا الوسطى حتى السودان، تقول: إن مبدأ الشورى صار بالفعل يُفهم على

أنه يعني "البرلمان" الذي أضحى - بكلمة أخرى - مدلولاً عصرياً مرادفاً للشورى. والقرآن يشتمل بالتأكيد على مبادئ أساسية لحقوق الإنسان، وقيود تُفرض على سلطات الحكام، ودعوة لإحقاق العدالة الاجتماعية. وإذا كانت هذه المفاهيم التي كانت تصلح لمجتمع شبه الجزيرة العربية إبّان القرن السابع، ستترجم إلى مدلولات ومصطلحات ذات معان وأغراض تتواءم وعصرنا هذا، فلسوف تكون هذه بداية حسنة.

وبقدر تعلق الأمر بأولئك الذين يصرون على «أن لا حاجة إلى قوانين معاصرة وأن القرآن جاء بكل شيء»، فإن القرآن لم يكن يراد به أن يكون وثيقة قانونية تعرض تفصيلاً سبل تنظيم الحكم وإدارته. وبداهة، ليس بوسع المرء أن يجد تشريعات جاهزة بمجرد الرجوع إلى هذه الصفحة أو تلك من صفحات القرآن. والأفكار والمفاهيم التي تنتمي إلى صدر الإسلام بحاجة إلى تفسير وتطوير للخروج بقيم سياسية أساسية منها. وكلما كان ذلك مناسباً، كان على المسلمين توظيف القدرات العقلية التي وهبها الله لهم لاستنباط أفكار صالحة من مصادر أخرى وتطويرها إن هم وجدوها ذات نفع للتجربة الإسلامية المعاصرة، فليس من أمة بقادرة على ابتكار كل مفاهيمها السياسية، إذ إن الأمم جميعاً تستمد بعض أفكارها ومبادئها من منابع وأصول خارجية، وبعضاً آخر من ماضيها وتراثها. فلقد ورثت الولايات المتحدة الأمريكية من بريطانيا العظمى تراثاً رائعاً يعود تاريخه إلى عهود الإغريق والرومان، بل ربما تمتد جذوره من قبلُ إلى الشرق الأوسط، وما هذا إلا جزء من إرث كوني أسهم الجميع في إيجاده. وقد أسهم الإسلام في بناء الفكر الأوربي إلى حد كبير، ولاسيما

إبّان القرون الوسطى يوم دخلت الحضارة الأوربية حقبة التراجع والانحطاط، بينما كان الإسلام يمضي قدماً نحو الأمام. ومن هنا، فإن الإسلام قد قدّم من المآثر الكثير ليس للتاريخ الأمريكي والغربي عامة فحسب، بل لهذا التراث الكوني أيضاً عبر قنوات عديدة. وفي المقابل نجد أن الدول الإسلامية - إن هي وجدت في بريطانيا أو روسيا أو الهند من الشرائع والقوانين ما تراه ملائماً لها - فإن لها مطلق الحرية في تبني ما فيها من أفكار ومفاهيم، فهذه ليست ملكاً خالصاً لأحد ولا حكراً عليه.

ويظل من الصعب - بأي حال من الأحوال - تقرير مدى قدرة الحركات الإسلامية على بناء ما يلائمها من مبادئ ومؤسسات سياسية وتطويره، فهذا يبقى مرهوناً بطبيعة الحركة، والبلد الذي تنشط فيه، والقضايا ذات الصلة بكل حالة من الحالات. فبعض الحركات الإسلامية يحرز تقدماً طيباً بينما بعضها الآخر يتعثر عند أعتاب بدايات سيئة جداً، ولا يبدو مؤهلاً لمواجهة التحديات الراهنة. ومع كل هذا، فإن الاختبار النهائي لابد من أن يتمثل في امتلاك القدرة على إدامة الصلة بالعالم المعاصر، ولابد أيضاً للأديان جميعاً من أن تفعل ذلك. فهي قد أريد لها أن تكون صالحة لكل العهود والأزمان، وليس فقط لشبه الجزيرة العربية إبّان القرن السابع، أو لروما في القرن الثالث، أو لبعض اليهود في فلسطين في القرن السادس قبل الميلاد. فالأديان، كما نفترض، إنما هي رسالات خالدة تحمل معاني ومقاصد خالدة، بيد أن السبيل إلى فهمها بات يختلف من عصر إلى آخر.

الإسلام والديمقراطية

على الرغم من أن عملية التكيف والمواءمة يمكن تفهمها والثناء عليها، فإن التساؤل يظل قائماً حول ما إذا كان النجاح سيحالف القوى الإسلامية أو لا. وثمة شكوك ماتزال تراود واشنطن التي لا تفضل هيمنة هذه القوى على السلطة، فهناك، أولاً السجلات المتواضعة لحكومات إسلامية موجودة في السلطة فعلاً، وثانياً مسألة هل ستقبل القوى الإسلامية بالديمقراطية أو لا؟

وإذا كان أغلب الحركات الإسلامية يعرب اليوم عن ترحيبه بالديمقراطية وعن قناعته بأنها متوافقة مع الإسلام، فإن هناك أفراداً من أمثال علي بلحاج، السلفي الجزائري، قد قال قبيل الانتخابات الجزائرية لعام 1991: إن الديمقراطية لا تنسجم مع تعاليم الإسلام، فأضعفوا بقولهم هذا الثقة بمرشحي جبهة الإنقاذ الوطني قبل إجراء الانتخابات، ووفروا الذريعة أيضاً لأولئك الذين اتخذوا مواقف معادية للحركات الإسلامية، بل مهدوا السبيل أمام الجيش الجزائري لتنفيذ حركته الانقلابية عام 1991، التي أنهت كل التجارب الديمقراطية في الجزائر، وفرضت الحظر على الجبهة (حزب الإنقاذ)؛ فجاءت هذه الأحداث لتعلن بداية حرب أهلية مروعة ماتزال رحاها دائرة حتى يومنا هذا، أودت حتى الآن بحياة مئة ألف جزائري أو أكثر.

لقد، التزمت واشنطن الصمت حيال هذه الأحداث، وهو ما لم يكن مقبولاً، بل إنها تتحمل جزءاً من المسؤولية جراء ما آلت إليه الأوضاع

هناك لأنها بذلك إنما خانت المبادئ الأمريكية ذاتها، فركنت إلى الصمت بينما الجيش الجزائري يقوض انتخابات نزيهة حقاً، وسمحت بإلقاء مرشحي الحزب الفائز بها في السجن. وصمتها هذا إنما كشف بجلاء عن افتقارها إلى الوفاء حتى لمثلها ومبادئها الديمقراطية.

هناك مخاوف مشروعة تثار - بطبيعة الحال - حول نمط السلوك الذي كانت ستتبعه جبهة الإنقاذ الإسلامية عند وصولها إلى سدة الحكم. فهي وإن كانت قد اكتسبت قدراً من الخبرة في الانتخابات البلدية، فإنها لا تمتلك شيئاً منها على الصعيد الوطني، فضلاً عن أن الحزب يشكل مظلة ينضوي تحتها العديد من التيارات الإسلامية المختلفة، بعضها ليبرالي جداً وبعضها الآخر أكثر تطرفاً. ولكن ما غدا يقيناً بعد فرض الحظر على الحزب هو أن الغلبة دانت للعناصر المتطرفة. وللمرء أن يتساءل: هل كانت الأوضاع في الجزائر ستؤول إلى هذه الدرجة الشديدة من التدهور - طوال اثنتي عشرة سنة من حرب أهلية دموية - لو كان الإسلاميون قد تولوا السلطة حقيقة؟

ثمة عامل حاسم آخر يفعل فعله في هذا الميدان. ففي كل حالة من الحالات الثلاث التي جاء فيها الإسلاميون إلى السلطة - في إيران والسودان وأفغانستان - بإدارة بائسة للحكم، كان ذلك يحصل عبر طرائق غير ديمقراطية. ففي إيران انطلقت ثورة اجتماعية حقيقية كان فيها هؤلاء يشكلون الطرف الأقوى، وفي السودان استولى الإسلاميون على السلطة عن طريق حركة انقلابية عسكرية، بينما استولت حركة طالبان عليها في أفغانستان في سياق الحرب الأهلية التي كانت ماتزال دائرة يومذاك.

وتأسيساً على هذا، وحين يمسك هذا الحزب أو ذاك بزمام السلطة عبر وسائل غير ديمقراطية أو نتيجة لحرب أهلية أو ثورة، فلن يعود أمام الديمقراطية لكي تنشأ وتتطور إلا فرصة ضئيلة جداً. وليس هناك من شاهد على أن أحزاباً سياسية، من أي نوع كانت وفي أي بقعة من بقاع الأرض، قد اعتمدت المبادئ الديمقراطية عندما استولت على السلطة في ظل ظروف كهذه.

ولعل الاختبار الحقيقي لمدى تعهد الحركات الإسلامية بانتهاج هذه المبادئ سيتضح بشكل جلي في حال وصولها إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع. وليس هناك لسوء الحظ سوى نماذج قليلة جداً لمثل هذه الحالات، فالحركات الإسلامية محظور عليها المشاركة في الانتخابات في معظم البلدان الإسلامية، وإلا فلا انتخابات تجرى على الإطلاق.

ومهما يكن من أمر، فكل حالة مغايرة للأخرى، وليس بوسع المرء أن يعمم أحكامه حول ما يتعلق بما قد يُقدم عليه الإسلاميون متى ما جاءوا إلى السلطة عبر سبل ديمقراطية. وكل ما سيطلق من تكهنات يظل مرهوناً بطبيعة البلد المعني، ونوعية الحركة السياسية، والظروف السائدة التي تأخذ العملية السياسية مسارها في ظلها. ففي تركيا – على سبيل المثال – نجد أن الحركة الإسلامية تتسم بخصائص إيجابية للغاية، وقلة قليلة جداً قد يساورها الشك في التزام هذه الحركة بالقواعد السياسية للعبة التي أرسيت أسسها منذ أمد بعيد. ولسنا هنا بصدد البحث في مدى الثقة بالحركات الإسلامية دون غيرها، وإنما بمدى الثقة بالثقافة السياسية التركية بعامة، بعد أن قطعت شوطاً طويلاً على طريق الديمقراطية. وهي وإن لم تبلغ درجة الكمال بعد، تعدُّ التجربة الأفضل في العالم الإسلامي اليوم عموماً.

والجيل الأحدث من أجيال الحركة الإسلامية في تركيا يتمثل في حزب (العدالة والتقدم) الجديد الذي أفلح في الفوز بأغلبية الأصوات (34٪) في انتخابات نزيهة أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002. ولأن هذا الحزب بات يمثل نزعة متنامية صوب الحداثة بين الحركات الإسلامية التركية فقد حظي بدعم أعداد كبيرة من الأتراك. والسؤال البالغ الأهمية هنا يتعلق بالأمد الذي ستسمح المؤسسة العسكرية التركية خلاله لهذا الحزب بممارسة نشاطه، فمن المعروف تاريخياً أن هذه المؤسسة تفرض الحظر على من لم يكن "علمانياً" تماماً من الأحزاب. والعلمانية في تركيا كانت، ومازال، تعني الهيمنة التامة للدولة التي تصل أحياناً إلى حد قمع الأديان واضطهادها، وليس هذا بالمعنى الحقيقي لها، فهي يراد بها - في واقع الأمر - أن تفصل بشكل دقيق ما بين الدولة وبين التورط في أي قضايا دينية.

على أي حال، سيظل السؤال في بلدان أخرى - كالجزائر مثلاً - قائماً حول: كيف سيتصرف حزب الإنقاذ في حال أي هزيمة ربما كان سيمنى بها في الانتخابات اللاحقة، بعد أن كان قد انتصر في الأولى؟ فهو لربما كان سيخلي مكانه لغيره من الأحزاب، وربما ما كان ليفعل ذلك. وفي حالة الجزائر، نجد أن غياب اليقين على هذا النحو قد يكون قابلاً للتطبيق على أي حزب آخر، سواء أكان إسلامياً أم لا، فالجزائر لم تمتلك بعد خبرة واسعة بنظم الحكم الديمقراطية، وإنما امتلكت تاريخاً طويلاً من الحكم الاستبدادي والعنف، بما في ذلك ما يقارب ثلاثين عاماً من حكم نظام اشتراكي قاس قادته جبهة التحرير الوطنية. ومن هنا، فإن "مؤهلاتها" الديمقراطية ما برحت موضع ارتياب. ولكن هذا لا يعني أن النظام

الجزائري ليس بحاجة إلى الانفتاح على الفور والشروع باكتساب الخبرة في قواعد العمل الديمقراطية.

التوافق ما بين الإسلام والديمقراطية

يحتج بعض المسلمين بأن الديمقراطية ليست على اتساق مع الإسلام، مؤسساً حجته على أحكام ونصوص قرآنية. ويأتي هذا الموقف متطابقاً مع ذلك الذي تتبناه قوى غربية مناوئة للإسلام وتقول أيضاً بتعارضه مع الديمقراطية، بل معاداته لها. ومهما يكن من أمر، فإن من الصعب إسناد هذا الموقف أو إقامة الدليل على صحته. فليس هناك - أولاً - دين يعالج قضايا الديمقراطية، وما من دين بحد ذاته يمكن أن يُعد ديناً ديمقراطياً في جوهره، فالأديان جميعاً نشأت وتطورت في حقب لم يكن للديمقراطية وجود، كمفهوم سياسي، في أي مجتمع من المجتمعات.

ثانياً، يمكن أن يعثر المرء في أي نص ديني على مفردات وتعابير، تدعم مواقف متباينة عديدة أو يمكن توظيفها لتسويغ هذه الحجة أو تلك بشأن قضية ما. ولعل المثال الأوثق صلة بموضوعنا هذا هو أن كلاً من السلفي المتطرف والإسلامي المعتدل يستشهد بالسورة المفضلة لديه من سور القرآن لإثبات صحة هذا الرأي أو غيره. وللمرء أيضاً أن يلجأ إلى الإنجيل أو التوراة ليبرهن على أن بإمكانه أن يحب أعداءه جميعاً، أو أن يقتلهم، وذلك تبعاً للصفحة التي يقتبس منها النص الذي يلائمه والطريقة التي يؤوله بها. وتأسيساً على هذا، فإن الحجج التي تُساق استناداً إلى نصوص معينة من القرآن لإثبات أن إقامة الديمقراطية شيء مستحيل تظل قابلة للتفنيد والدحض.

وليست هذه مسألة مرتبطة بالإسلام ديناً، بل بما ينشده المسلمون وبالأسلوب الذي يفهمون به دينهم ويفسرونه به. فهل هم يريدون أعرافاً وتقاليد ديمقراطية أو لا؟ . . . هناك مؤشرات توحي بأنهم يريدون ذلك، وأن بإمكانهم أن يجدوا في سياق الآيات والأحاديث مسالك توصلهم إلى إثبات التوافق ما بين الإسلام والديمقراطية. وهناك أيضاً طائفة من قادة الحركات الإسلامية والمفكرين المسلمين، من أمثال: يوسف القرضاوي في قطر، والشيخ راشد الغنّوشي في لندن، ونور كولش ماجد Nur Cholish Majid في إندونيسيا، وتشاندرا مظفر Chandra Muzaffar في ماليزيا، وكثيرين غيرهم، ممن شددوا على الصلة الجوهرية التي تربط الأفكار والمبادئ الديمقراطية بالإسلام. وعندما سئل الشيخ راشد الغنّوشي عن نظام الحكم المثالي الأشد قرباً إلى نمط الحكم الإسلامي كما يراه في عالم الإسلام بأسره، جاء رده مثيراً للدهشة! فقد قال: «حتى الساعة، لست أرى في أي من هذه النظم ما يمثل عندي منهجاً إسلامياً أنموذجياً. . . ولعلك ستدهش إن أنا قلت لك: إنني أجد في دستور الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أفضل الوثائق حتى يومنا هذا. وهو وإن لم يكن مثالياً، ولا يجسد تماماً تطلعاتنا نحن المسلمين، ولكنه شديد القرب إليها من حيث القدرة على حماية الأديان والديمقراطية، وانتخاب البرلمان، والفصل بين السلطات، وضمان حقوق الإنسان والحريات المدنية».

وفي هذا ما ينبئ ببداية مناظرة واعدة مثيرة للاهتمام، فالمسلمون الآن لم يعودوا يتأملون في قيمهم ومثلهم الأخلاقية فحسب، بل في المعضلة الأشد تعقيداً، والمتمثلة في تلمس السبيل لوضع هذه المبادئ الإسلامية العامة موضع التطبيق في سياق الإدارة الفعلية لنظام الحكم.

تعاظم نفوذ الحركات الإسلامية

تشغل الحركات الإسلامية اليوم، وفي العالم الإسلامي عموماً، موقع القوة الرئيسية المتعاظمة دونما كثير من المنازعين. فليس هناك سوى القليل من الأيديولوجيات البديلة، كالقومية العربية، ولكن هذه تشهد في الوقت الحاضر حالة من الضعف على امتداد العالم العربي، بل إنها أضعف بكثير على الصعيد الداخلي مقارنة بالفكر العربي القومي العام. والشيء نفسه يصح على الحركات اليسارية أيضاً، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وعلى الشيوعية والاشتراكية. اللتين كانتا قد اختبرتا، بهذه الصورة أو تلك، في العديد من دول العالم الإسلامي دون نجاح كبير. ولعل ما يؤسف له أن الأحزاب الديمقراطية ـ الليبرالية حالياً ليست هي الأخرى على قدر كبير من القوة في العالم الإسلامي برغم أنها تُعد عنصراً جوهرياً في صياغة مستقبل الحياة السياسية في العالم العربي.

ومن هنا، باتت الأحزاب الإسلامية هي القوة المهيمنة اليوم. ولعل أحد أهم الأسباب التي تقف وراء قوتها الحظر الذي تفرضه غالبية النظم الحاكمة في العالم الإسلامي على معظم - إن لم نقل جميع - الأحزاب السياسية في بلدانها، ليصبح الإسلام السياسي هو المستفيد الأكبر من هذا الحظر. فإذا كان من السهل إغلاق حزب قومي أو اشتراكي واعتقال قادته فإن من العسير وقف نشاط أحزاب إسلامية، إذ ليس من الممكن إغلاق المساجد، وهو ما يصب في مصلحة واحدة من الخصائص الجوهرية للحركة الإسلامية، وهي فاعلية نشاطها في الأحياء السكنية من خلال المساجد والمؤسسات الخيرية التي تقيمها هذه الأحزاب.

وثمة خصيصة أخرى لافتة للنظر وتدل بوضوح شديد على طبيعة الحركات الإسلامية، هي أن الإسلاميين في معظمهم لا يتناولون في أحاديثهم مسائل ذات صلة بالله وبالنبي محمد [ﷺ] وبالقرآن بقدر ما يسلطون الضوء على قضايا من قبيل الفساد، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية البائسة، وإخفاق حكومات بلدان عديدة في تقديم الخدمات الاجتماعية بالطريقة المثلى التي كانوا هم سيقدمونها، فضلاً عن توجيه الانتقادات إلى سياسة الدولة الخارجية وارتباطها بالسياسات الأمريكية. ومع أنها قضايا تعني الكثير للحركات الإسلامية على وجه التخصيص، فهي في الوقت نفسه ليست حكراً عليها. فالاشتراكيون والشيوعيون والقوميون والليبراليون يمكنهم أيضاً الخوض فيها، ولكن حين تُحظر الأحزاب التي ينتمي إليها هؤلاء، فلن يكون هناك عند ذاك من يشاطر الإسلاميين في إثارة هذه القضايا ليصبحوا - من ثم - في طليعة القوى المعارضة. وفي ظل أوضاع كهذه، سيحتفظ هؤلاء بقوتهم لأمد غير محدود.

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة حالتين يمكن فيهما دفع الحركات والأحزاب الإسلامية لاختبار قوتها وإثبات سلامة حججها. الأولى هي وضعها على محك التحديات العملية المتمثلة في إدارة نظام الحكم فعلياً. فهذه الحركات والأحزاب كثيراً ما تجني نفعاً كبيراً من بقائها خارج السلطة؛ لأن شرائح واسعة من الناس ستؤمن آنذاك، بطريقة أو بأخرى، بمزاعمها القائلة: إنها تمتلك الحلول كلها وفق مقولة "الإسلام هو الحل". والإسلام ربما كان قادراً حقاً على طرح بعض المبادئ العامة، سواء ما تعلق منها بالجانب الأخلاقي أو بالإدارة الصالحة للحكم، ولكنه لم يعرض على الإطلاق برنامج عمل تفصيلياً، فضلاً عن أنه لا يفترض به أن يطرح

أنموذجاً لنظام الحكم. والإسلام لم يأت بما ينبئ بنمط الحكم الذي يراد "للدولة الإسلامية" أن تجسده.

وهكذا، فمادام الإسلاميون باقين خارج السلطة فهم غالباً أقدر على إطلاق الانتقادات للأنظمة الحاكمة القائمة وإخفاقاتها. وعلى الرغم من أن وضعاً كهذا سيزيد من شعبية هذه الحركات، فإنها إذا ما اختبرت بدعوتها لصياغة سياسات ومفاهيم محددة لإدارة الحكم والإتيان بحلول معينة لمشكلاتها - في أحوال كثيرة - فلن تخرج بأفكار واضحة المعالم، أو أن ما ستخرج به منها لم يسبق أن خضع لتجربة فعلية قبل ذلك. وبعض هذه الحركات سيفلح أصحابه في الاختبار أو يخفقون فيه، أي إن بعضها قد يفوز في الانتخابات وبعضها سيخسر فيها. وفي كل الأحوال، يكون لهذه الحركات الحق في خوض الاختبار لتثبيت هويتها وموقعها على هذا الصعيد السياسي، وإن هي لم تخضه فلسوف يؤازرها أولئك الذين يضمرون السخط لحكوماتهم والذين يوافقونها على ما توجهه من لوم وانتقاد لهذه الحكومات.

تلك - إذاً - هي الحالة الأولى التي سيتعين على الإسلاميين فيها كسب شعبيتهم، حين يكون عليهم الوفاء بوعودهم وتحقيق تطلعات الناخبين، عن طريق الخروج بحلول للمعضلات الملحة القائمة في جميع أرجاء العالم الإسلامي. ولا ريب في أن بعضهم سيصاب بالإخفاق، ولكن ليس في هذا فشل للإسلام، بل هو إخفاق للحركات الإسلامية في صياغة سياسات حكيمة ناجعة على نحو مبدع، أياً يكن الوحي الذي تستلهم منه سياساتها هذه.

أما الحالة الثانية التي يمكن فيها أيضاً اختبار مدى هيمنة الدور السياسي للأحزاب والحركات الإسلامية فهي تلك التي تفقد فيها هذه موقعها الذي احتكرته لنفسها كقوة معارضة. فالحظر الذي يفرضه العديد من الأنظمة الحاكمة على الأحزاب السياسية الأخرى قد منح الإسلاميين موقع الحركة السياسية السرية الذي لا ينازعهم عليه أحد، ولسوف تبقى الحال كذلك في غياب أحزاب منافسة أخرى. ولكن، ومع قيام أحزاب قومية ويسارية وليبرالية جديدة مستقبلاً، من المرجح أن يتعرض موقع الإسلاميين للضعف، وهذا - بطبيعة الحال - مرهون بنوعية هذه الأحزاب وقادتها وبالظروف التي ستنشأ عند ذاك. ولعل من المهم هنا التذكير بأن قلة قليلة فقط من الأحزاب الإسلامية تتبنى فكراً يسارياً أو متطرفاً لتنفيذ سياساتها الاجتماعية. والمثال الأشد وضوحاً هنا هو البرنامج الاجتماعي الذي وضعه الإسلاميون الإيرانيون لأنفسهم، وهو الأكثر يسارية من غيره. أما في بقاع أخرى من العالم الإسلامي، كمصر مثلاً، حيث الأوضاع الاجتماعية البائسة، ومشكلات الإصلاح الزراعي المتفاقمة، فقد بدا "الإخوان المسلمون" أكثر تحفظاً حيال تبني برامج أو سياسات اجتماعية أو اقتصادية متطرفة، ومنها ما يتعلق - على سبيل المثال - بإعادة توزيع الأراضي الزراعية أو الدخل القومي من خلال فرض سياسات ضريبية جديدة. وعلى نحو مماثل، ما يحدث في الباكستان، حيث يسود الإقطاع والأوضاع الاقتصادية السيئة في المناطق الريفية. وتبدي الجماعة الإسلامية والمنظمات الجهادية هي الأخرى تحفظاً شديداً في تعاملها مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، نجد أن ثمة معضلات اجتماعية-اقتصادية عويصة تنتظر الحسم، ربما لا يمتلك الإسلاميون حلولاً لها. ولأن

الأحزاب اليسارية والاشتراكية غير قادرة في الوقت الحاضر على دفع هؤلاء إلى ساحة التحدي - وقد تفعل هذا مستقبلاً - فإن الحركات الإسلامية، وعلى المدى المنظور، ستظل لها الغلبة في القسم الأعظم من البلدان الإسلامية.

ومن الظواهر المهمة الأخرى المتوقعة مستقبلاً التنوع المتنامي ما بين الحركات الإسلامية. فإذا كان نشوء حزب إسلامي واحد في بلد ما يُعد تطوراً إيجابياً، فإن من المفضل كثيراً قيام أحزاب إسلامية متعددة، فهذا لابد له أن يستثير الجدل والنقاش، وهذا بدوره أيضاً سيسهم في انبعاث فكر إسلامي سياسي وفي تطوره. وتبرز هنا السياسات التي انتهجتها حركة طالبان كأنموذج مناسب تماماً ووثيق الصلة: فهي ترفض إنشاء برلمان؛ وتؤمن بأن القرآن جاء بحل لكل شيء، وليس هناك سوى طريق واحدة لفهم الإسلام، وكل ما عداها من جماعات إنما هو على ضلال؛ وأن لا سبيل لفهم القرآن إلا وفقاً للمعنى الحرفي لكل نواحيه ولا مكان - أيضاً - للاجتهاد. وتأسيساً على ذلك، فإن ثمة حاجة شديدة إلى التصدي لحركات كهذه بتفسيرات أخرى للإسلام لإسلاميين آخرين.

فإذا ما كان للإسلاميين طموحات سياسية فإنه ينبغي دفعهم لتوخي أعلى درجات الوضوح والصراحة في عرض أفكارهم السياسية، إذ ليس بكاف للأحزاب الإسلامية الزعم بأن الشريعة الإسلامية قد جاءت بكل شئ. فهناك، أولاً، جدل يدور بين الإسلاميين أنفسهم حول معنى الشريعة، وما إذا كان ينبغي إخضاعها لمفهوم ضيق أو لتفسير أرحب مدى. بل إن هناك من أصحاب الحركات الإسلامية، كتلك التي في

إندونيسيا وتركيا وغيرهما، مَنْ يرى - بعد أن يؤكد على أهمية بعض أركان الشريعة - أن المفهوم الأوسع والحقيقي للشريعة - كما تراه هذه الحركات - يتمثل في إطعام أبناء الأمة، وتعليمهم، وإكسائهم، وإحقاق حقوقهم، ومد الأمة بأسباب القوة والمنعة. ولم يمض بعد ذلك وقت طويل على أمين رئيس Amien Rais، زعيم الحركة المحمدية (Mohammedia) في إندونيسيا، عندما تساءل: كيف يجوز لنا أن ننشغل بمسائل حول نوع اللباس الذي ترتديه النسوة أو لا يرتدينه، أو أن نقطع الأيدي أو لا نقطعها، بينما أمتنا تعاني الجوع، والضعف، وسوء التعليم، وباتت بلا حول ولا قوة على الصعيد الدولي. . . تلك هي فريضتنا، وتلك هي شريعتنا.

إن أفكاراً مثل هذه تجسد تفسيراً آخر مثيراً للاهتمام، ومن الواضح أن الحركة المحمدية هذه ساعية للتعامل مع الأوضاع والظروف المعاصرة، ولعلها - لذلك - صارت تحظى بقوة وشعبية كبيرتين.

غير أن بعض هذه الحركات - والسلفية منها على وجه الخصوص - أخذ يولي الشريعة الإسلامية جل اهتمامه، على الرغم من أن الأمة الإسلامية تواجه معضلات أكبر بكثير من تلك المرتبطة بالشريعة أو بحدود القصاص، ونجاح هذه الحركات - من ثم - سيظل مرهوناً على نحو حاسم بما عدا ذلك من قضايا أخرى تتبناها باسم الإسلام. فإن هي دعت لإشاعة التعليم، فما نوعه؟ أيكون تعليماً علمياً بلغات أجنبية، متضمناً النمط الغربي للتعليم؟ . . وإن هي أخذت على عاتقها بلوغ أهداف إيجابية نافعة، فبأي اتجاه ينبغي للمجتمع أن يمضي؟ وما الذي يتعين عليها تحقيقه؟ . . أو هل ستركز اهتمامها على ما هو محظور أو محرّم فقط؟

ويبدو أن مجموعة من هذه الحركات أضحى يولي اهتمامه ما يجب إعلانه من محرمات، وكأن الدين - سواء أكان الإسلام أم المسيحية أم غيرهما - لا ينبغي أن يكون مصدراً للابتهاج والإبداع والاقتدار في سياق ممارسة العمل اليومي، بل قائمة بمحرمات الحياة فحسب.

ولهذا فإن تبني مواقف إيجابية لابد له أن يحمل معه الأمل الذي تصبو إليه الحركات الإسلامية السياسية مستقبلاً.

استنتاجات

لم يعد خافياً أن الغرب والعالم الإسلامي أمامهما الكثير من الجهد لبذله، فالأول مطالب بأن يكتسب دراية أوسع بالإسلام، وأن يتفهم بدقة أكبر الأوضاع السائدة في العالم الإسلامي، والأسباب التي تقف وراء نشوء الحركات الإسلامية، وتطلعاتها، والمشكلات والمصاعب التي تواجهها، وأسلوب معالجة غياب الديمقراطية، وهذه القضايا في مجملها تسهم في إشاعة روح التطرف في العالم الإسلامي، ولا مناص للغرب من الإقرار بأن السياسات الأمريكية لا تلقى هوى في نفوس كل رؤساء ذلك العالم وحكامه، مثلما هو بحاجة إلى إمعان النظر في دوافع شكاوى العالم الإسلامي وما يشيع فيه من مشاعر الإحباط والغضب التي تزيد من حدة مشكلات الإرهاب.

ولعل ما يثير قلقاً جدياً هو أن الحرب الأمريكية على الإرهاب - وإن تكن مسوغة في بعض جوانبها - باتت تتسبب في إحداث عواقب معاكسة. ولا خلاف على أن الإرهابيين الذين يفتكون بأرواح الأبرياء في

كل بقاع الأرض ينبغي كشف هوياتهم وأسرارهم، ولكن ما لم يحرص القائمون على إدارة هذه الحرب على تدارس أسباب الإرهاب، أو إذا كانوا سيكتفون بالتركيز على الجوانب العسكرية لهذه الحرب فقط، فلسوف تسهم هذه الحرب في خلق جيل جديد كامل من أمثال أسامة بن لادن.

وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى العالم الإسلامي، فهو الآخر بحاجة إلى الإقرار بأن العالم ماض صوب التعددية والتنوع، وهذا واقع يتعين على دول العالم قاطبة التهيؤ للتعامل معه؛ فشؤون الحياة لم تعد على ذلك القدر الذي كانت عليه من البساطة، والعصر ليس عصر روما القرن الثالث أو شبه الجزيرة العربية إبان القرن السابع، بل هو عصر التكنولوجيا التي تمضي بالحياة نحو الأفضل غالباً، وإن ليس دائماً.

إن تحدياً كهذا ليس مقصوراً على المسلمين دون سواهم، والتعددية أضحت تشكل تحدياً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها أيضاً، فثمة أناس كثيرون من كل أرجاء الدنيا يفدون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وطائفة واسعة منهم تتوق للحفاظ على تقاليدها ولغاتها على الرغم من أنها قدمت بمحض إرادتها. والسؤال الذي قد يُثار هو: هل هناك مفهوم عام اسمه "تقاليد أمريكية" خالصة، أو أن المجتمع الأمريكي أضحى مؤلفاً من عناصر ثقافية متميزة متباينة؟.. وهكذا فالأمريكيون أيضاً صاروا يناقشون قضايا التنوع والتعددية هذه وتأثيرها على نمط حياتهم.

وتأسيساً على كل ما تقدم، نجد أن ثمة مهمة كبيرة تنتظر الغرب والعالم الإسلامي معاً في أن يفهم كل منهما نفسه ويتفهم الآخر، فضلاً عن القوى الرئيسية التي تفعل فعلها في تغيير عالمنا تغييراً يؤثر في كل من يعيشون فيه.

جراهام فولر

مستشار سياسي رفيع المستوى لدى مؤسسة راند (RAND) في واشنطن العاصمة، ونائب سابق لرئيس مجلس الاستخبارات الوطني التابع لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA). أمضى عشرين عاماً في العمل في سلك الخدمة الخارجية قضى معظمها في عدد من بلدان العالم الإسلامي وغيرها، كالمملكة العربية السعودية واليمن الشمالي ولبنان وتركيا وأفغانستان وألمانيا وهونج كونج.

في عام 1982، عين مديراً لمكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في وكالة الاستخبارات المركزية. وأصبح في عام 1986 نائباً لرئيس مجلس الاستخبارات الوطني التابع للوكالة، ومسؤولاً عن تقديم جميع التنبؤات ذات الطابع الاستراتيجي على الصعيد القومي.

وفي عام 1988 ترك العمل الحكومي والتحق بمؤسسة راند، حيث تولى متابعة شؤون الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوبها وجنوبها الشرقي، إضافة إلى المشكلات العرقية في الاتحاد السوفيتي السابق.

أصدر السيد فولر العديد من المقالات والكتب، من بينها **الشيعة العرب: المسلمون المنسيون** (*The Arab Shia: The Forgotten Muslims*) (1999) بالاشتراك مع ريند فرانك Rend Francke؛ و**المسألة الكردية في تركيا** (*Turkey's Kurdish Question*) (1997) مع هنري

باركي Henry Barkey؛ و**حالة حصار: الجغرافيا-السياسية للإسلام والغرب** *Sense of Siege: The Geopolitics of Islam and the West* (1994) مع أيان ليسر Ian Lesser. وأحدث كتبه هو **مستقبل الإسلام السياسي** *The future of Political Islam* (2003).

ويسهم جراهام فولر بالكتابة بصورة منتظمة لصحف **نيويورك تايمز**، **وواشنطن بوست**، و**لوس أنجلوس تايمز**، و**كريستيان ساينس مونيتور**، ويظهر من حين إلى آخر على شاشة قناة سي إن إن CNN الإخبارية وغيرها، ويدلي بتعليقاته بشكل منتظم لمحطتي بي بي سي BBC وصوت أمريكا ولمحطات إذاعية أخرى.

حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الدراسات الروسية والشرق أوسطية من جامعة هارفرد.

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها
في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي-الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة

المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:

من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وما بعدها

د. كيشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنــوان : ....

ص . ب : .... المــدينـــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

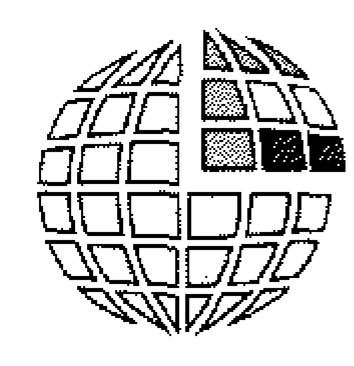
ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

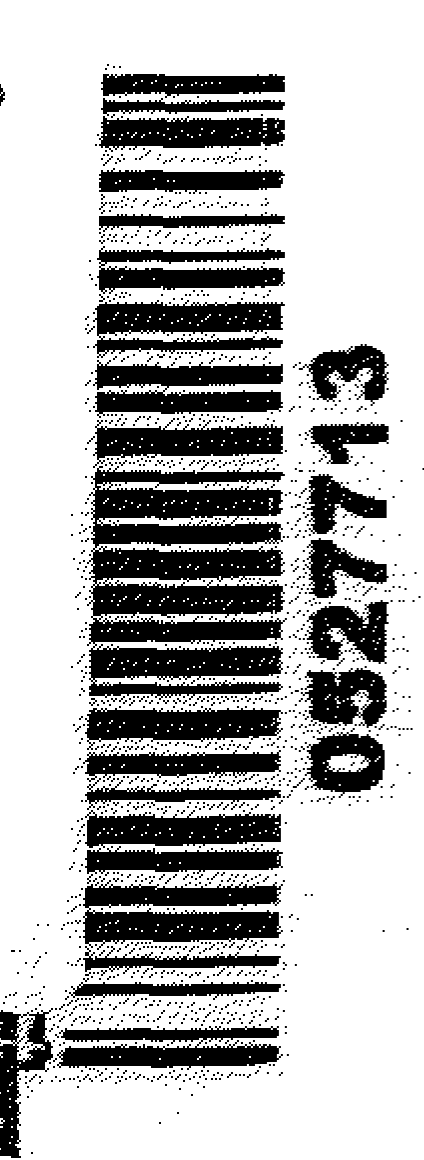
* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+، فاكس: 6428844-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.com، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.com

ISSN 1682-122X



ISBN 9948-00-589-9

